

الشراكة الأور-متوسطية : جوانبها، أهدافها، وآلياتها

Euro-Mediterranean Partnership: Its Aspects, Objectives and Mechanisms

زكري لامية : أستاذة محاضرة أ
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3

تاريخ قبول المقال: 2018/09/ 23

تاريخ إرسال المقال: 2018/08/ 01

الملخص

الشراكة الأور - متوسطية هي إحدى المشاريع الخارجية المعروضة على دول العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط ، ويعد الاتحاد الأوروبي المهندس والمحرك الرئيسي لها بإيعاز من فرنسا التي لا تزال تعتبر هذه المنطقة بحكم الإرث والعلاقات التاريخية امتدادا لها. لهذا سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الجوانب الأساسية التي ركزت عليها هذه الشراكة، والأهداف الحقيقية التي يسعى أطرافها لتحقيقها غير تلك الأهداف المثالية التي يتم الترويج لها بصورة علنية من جهة، وتبيان الآليات والوسائل التي تم الاعتماد عليها من أجل تحقيقها على أرض الواقع من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية : الشراكة - الدول المغاربية - الإتحاد الأوروبي - التعاون - منطقة التجارة الحرة.

Abstract

The Euro-Mediterranean partnership is one of the foreign projects offered to the Arab countries bordering the Mediterranean basin. The European Union is the architect and the main engine of it, under the direction of France, which still considers this region by virtue of heritage and historical relations as an extension.

This paper is intended to illustrate the main aspects of this partnership, and the real goals that the parties seek to achieve other than those ideal goals that are openly promoted

on the one hand, and to identify the mechanisms and means relied on to achieve them on the ground on the one hand a second.

Keywords: Partnership, Maghreb Countries, European Union, Cooperation, Free Trade Area.

مقدمة

يعد المشروع الأور-متوسطي أحد المشاريع الخارجية المعروضة على دول المنطقة المغاربية ، وإذا كانت الإدارة الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني يعتبران الفاعلان الرئيسيان في المشروع الشرق أوسطي فإن الاتحاد الأوروبي - وعلى رأسه فرنسا - يعتبر المحرك الفعلي للمشروع الأور - متوسطي .والذي يعتبر مسألة إقامة شراكة ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية هدف مركزي واستراتيجي له . فهو يسعى من وراء تحقيقه إلى إقامة ما يمكن تسميته "بالسوق القارية" حتى يكون قادرا على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين مستقبلا.

لقد انطلقت أفكار هذا المشروع منذ السبعينيات وتطورت بتطور العلاقات التي جمعت الدول الأوروبية والدول العربية عامة والمغاربية خاصة ، وعليه فالإشكال الذي تصب الدراسة على فكه هو : ما هي الجوانب التي ركزت عليها هذه الشراكة ؟ وما هي الأهداف الحقيقية التي تسعى أطرافها إلى تحقيقها ، وفيما تكمن آليات تطبيقها ؟.

فرضية الدراسة

تتعلق هذه الدراسة من فرضية أن الشراكة الأور-متوسطية قد اتخذت من الأهداف المعلنة لها غطاءاً للأهداف الحقيقية التي تسعى الدول الأوروبية لتحقيقها والتي نجدها تصب في أغلبها لمصلحتها ، وهذا من خلال تفعيل ، وتوظيف جملة من الآليات.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى بعض الأحداث التاريخية التي تخدم الدراسة ، واقترب تحليل المضمون لتحليل اتفاقية برشلونة التي تعد بمثابة الوثيقة التأسيسية لهذه الشراكة .
للإجابة على الإشكال الأساسي لهذه الدراسة سنتطرق إلى النقاط التالية :

1/ الجوانب الأساسية للشراكة الأور-متوسطية

2/ أهداف أطراف الشراكة الأور-متوسطية

3/ آليات الشراكة الأور-متوسطية

1/ الجوانب الأساسية للشراكة الأور-متوسطية

يمكن القول أن المشروع الذي تقدمت به الدول الأوربية في مؤتمر برشلونة كان يعكس ثوابت السياسة الأوربية ومتغيراتها في ظل النظام العالمي الراهن ، ومن خلال معرفة القضايا التي طرحت في مشروع قمة برشلونة يمكن تحليل وتوضيح موقع دول منطقة المغرب العربي من هذا المشروع وأهم التحديات التي يمكن أن تواجهها مستقبلا في مرحلة ما بعد برشلونة . ولقد استند إعلان برشلونة الذي أقرته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية إلى ثلاثة جوانب أساسية هي :

1-1/ الجانب السياسي والأمني

بالرغم من عدم وجود نظرة موحدة بخصوص طرق تحقيق الأمن والاستقرار في الحوض المتوسطي ما بين دول المجموعة الأوربية على حد تعبير **ميشال فوشيه** الذي قال : **" يوجد عدة رؤى متفاوتة بل ومتناقضة للمجموعة المتوسطية أو الأور- متوسطية فيما يخص المبادرات الأمنية "**¹. إلا أن هناك شبه إجماع أوربي حول المخاطر التي باتت تهدد هذا الأمن والاستقرار ، والتي يرون أنها تتبع من دول جنوب المتوسط ، وهي تلخص حسب نظرهم في² : التطرف الديني والإرهاب ، الجريمة المنظمة ، وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بسبب عدم التوصل إلى حل القضية الفلسطينية ، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة المتوسطية . ومن أجل تفادي هذه الأخطار وخطيها ركز الأوربيون في ندوة برشلونة على النقاط الأساسية التالية :

- الديمقراطية ، وحقوق الإنسان : فمن أجل توظيف أسس الحوار السياسي بين الطرفين
- الأوربي المتوسطي ودول جنوب المتوسط - نص البيان الختامي لندوة برشلونة على ضرورة فرض واحترام مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعايير الأوربية حيث جاء فيه : **"... تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي..."**³ ، **"... احترام مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية (ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ، وكذا وفق قواعد القانون الدولي..."**⁴ ، **"... الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والحريات دون أي تمييز أو تفريق..."**⁵ ، **احترام ، وفرض احترام التنوع والتعددية ، ومكافحة التعصب والعنصرية..."**⁶ .

كذلك نص البيان على ضرورة التعاون فيما بين هذه الدول المشاركة في الندوة لفرض رقابة على مدى تطبيق هذه الدول لهذه المفاهيم وذلك من خلال : تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ، والحريات الجوهرية ، والعنصرية ،

وكره الأجانب⁷. هذا الأمر الذي اعتبرته الدول العربية عامة والمغاربية خاصة تدخلا في شؤونها الداخلية ، والذي يتناقض مع البند **الثامن والتاسع** من إعلان برشلونة الذي جاء فيهما: **"عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"**⁸، **"واحترام سيادة ووحدة الشركاء"**⁹، لتخطي هذه العقبة رأى الاتحاد الأوروبي أن يتعامل مع الاثنين، بحيث يدرج البلد الديمقراطي تحت خانة الديمقراطية والبلد غير الديمقراطي تحت خانة حرية اختيار النظام، وهذا طبقا للبند الثاني من الإعلان الذي جاء فيه: **"... مع الاعتراف بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي ، والاجتماعي ، والثقافي ، والاقتصادي ، والعدلي"**. كما تم وضع صياغة أكثر مرونة للبند الرابع من إعلان برشلونة بإضافة شرط الرضاء.

- **التسوية السلمية للنزاعات والصراعات**: من أجل جعل المتوسط منطقة للسلام والأمن والاستقرار ، أكد بيان برشلونة في بنده العاشر على مسألة فض النزاعات والصراعات بالطرق السلمية حيث جاء فيه:

"...تسوية الشركاء خلافاتهم بالطرق والوسائل السلمية ، ولقد اعتبر مسألة

الشرق الأوسط إحدى أخطر هذه الصراعات التي وجب حلها...."¹⁰.

ولتحقيق تسوية سلام عادلة ، شاملة ، ومستديمة في منطقة الشرق الأوسط تمت الدعوة إلى التركيز على القرارات المتخذة على مستوى مجلس الأمن للأمم المتحدة، وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام . ونتيجة لحرص المفوضية الأوروبية على صياغة بيان برشلونة بطريقة مرضية لكل الأطراف المشاركة فيه - الكيان الصهيوني والدول المغاربية - فإنها بدلا من إدانة الكيان الصهيوني بصورة صريحة اكتفت بدعوة المشاركين إلى تجنب استعمال القوة أو التهديد بها ضد أراضي مشارك آخر بما في ذلك اكتساب الأرض بالقوة ، وسعيها منها - أي الجماعة الأوربية - إلى تجنب دخول هذه الشراكة في متاهات السلام لمنطقة الشرق الأوسط ، وحتى لا تصاب بالجمود كمثيلاتها من المبادرات السابقة أكد الأوروبيون على استقلالية مبادراتهم هذه وعدم ارتباطها مع المبادرة الأمريكية الهادفة إلى إقامة المشروع الشرق أوسطية: **"إن المبادرة الأوروبية المتوسطية لا تهدف إلى الحلول محل المبادرات الأخرى المباشر فيها من أجل السلام، والاستقرار ، والنمو في المنطقة ، ولكن تساهم في دفع هذه المبادرات إلى الأمام"**.¹¹

هذا بالرغم من وجود علاقة ما بين الشراكة الأور-متوسطية وبين مسألة السلام في الشرق الأوسط ، الامر الذي يؤكد الدكتور ناصف حتي حيث يقول : "... اعتبرت الشرق أوسطية أنها تطور طبيعي ومنطقي ، ولو قال بعضهم أنه سريع بالنسبة إلى مدريد فإن برشلونة ليست نتاجا لمديرد ، ولكن ما كان يمكن أن تعقد بهذا الاكتمال لولا حصول مدريد " ¹² .

- **مكافحة التطرف الديني والإرهاب ، والجريمة المنظمة:** من منطلق أن القضاء على الإرهاب يتطلب تعاوننا وثيقا منظمًا بين الطرفين المغاربي والأوربي خاصة وأن شبكاته وتمويله وإدارته ليست قاصرة على الدول المعرضة للإرهاب فقط ، بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة ، أكد إعلان برشلونة على ضرورة القضاء على هذه الظاهرة لأجل تحويل المتوسط إلى منطقة أمن وسلام واستقرار في البند 11: " **توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها وكذلك بكل التدابير الملائمة** " ¹³ .

ولأجل التوصل إلى صياغة موحدة لمكافحة الإرهاب ارتئى الطرفان العربي (المغربي خاصة) والأوربي التركيز على صياغة لائحة للقواعد السلوكية الأور-عربية أو الأور-متوسطية لمكافحة الإرهاب والامتداد بذلك للكشف عن روابطه بالجريمة المنظمة وعبروطنية ، وهذا ما يؤكد ما جاء في البند 12 من إعلان برشلونة : " **المكافحة ضد انتشار وتنوع الإجرام ، ومحاربة آفات المخدرات بكل أشكالها** " ، وهذا بدل الخوض في تعقيدات تعريف الإرهاب ، ومفاهيمه.

- **الحد من التسليح :** تعتبر مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل في حوض المتوسط عموما والشرق الأوسط خصوصا من بين التحديات التي تواجهها الجماعة الأوربية ¹⁴ لهذا نجد أن إعلان برشلونة في البند 13 قد تطرق لهذا ، وأشار إلى الآليات اللازمة للحد من التسليح:

" **العمل على تشجيع ضمان الأمن بين الأطراف وذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية ، والكيميائية ، والبيولوجية بواسطة الانضمام والامتثال إلى الأنظمة الدولية وكذا الإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة ، ومعهادات الحد من التسليح ، ونزع السلاح كاتفاقية NPT....** " ¹⁵ .

1-2/ الجانب الاقتصادي والمالي

شكل الجانب الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية ، والهامة لنجاح إستراتيجية الشراكة الأور-متوسطية ، هذا الجانب الذي يقوم أو يهدف إلى إحداث تداخل ما بين اقتصاديات دول جنوب المتوسط ، وبين دول المجموعة الأوربية في مجال اقتصادي أوسع¹⁶ . فتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي يعد - في نظر الجماعة الأوربية - الوسيلة الأكثر فاعلية لمكافحة ومواجهة ما وصفه البيان بالتحديات المشتركة بالرغم من تباين حدتها من دولة إلى أخرى ، ولأجل تحقيق الأهداف بعيدة المدى التي سطرته الجماعة الأوربية والتي تتمحور أساسا في العمل على تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين ، وتحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأور-متوسطية¹⁷ من خلال تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي ، ركزت المبادرة على ثلاث دعائم هي الأهداف الأساسية والمعلنة لهذا التعاون وهذه الشراكة والتي مجملها في:

- **إنشاء منطقة للتجارة الحرة** : تم تحديد عام 2010 تاريخا عمليا لإقامة منطقة تبادل حرة في الفضاء الأوربي المتوسطي ، هذا ما ورد في الشق الثاني من البند 14 من البيان الختامي لندوة برشلونة ، ولقد اختار الطرف الأوربي تمديد فترة إقامة هذه المنطقة لمدة 15 سنة (من 1995 إلى 2010) ليضمن قيام الدول الثلاثية المتوسطية (الجزائر ، تونس ، والمغرب) بتحرير اقتصادياتها دون صعوبات . ويتم إنشاء هذه المنطقة بصورة تدريجية ومرحلية حسب ما ورد في الشق الأول من البند 14 من بيان ندوة برشلونة¹⁸ .

في المرحلة الاولى يتم فيها تحرير التبادلات التجارية في إطار علاقات دول الإتحاد الأوربي مع كل دول المتوسط على حدى ، وهذا طبقا لاتفاقية مراكش (المنظمة العالمية للتجارة) حيث ورد في البيان: "...سيشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن التنظيم الدولي للتجارة OMC" ، وهذا في مدى أقصاه 12 سنة من تاريخ الدخول في تطبيق الشراكة ، ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة ، ويتم تدعيم القطاع الصناعي خلال هذه المرحلة الانتقالية للدول المتوسطية ، وتأهيله حتى يمكنه منافسة السلع الأجنبية ، بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا ، وتخضع للمعاملة التفضيلية.

وتهتم **المرحلة الثانية** بالنسبة للدول المتوسطية الدخول في حوار شامل بينها لغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها ، وهذا بهدف تطوير التجارة بين أقاليم الدول

المتوسطية الجنوبية ، والتي كانت لا تمثل إلا ما نسبته خمسة في المائة 5٪ من تجارتها الخارجية ، أي بمعنى آخر أن التجارة البينية للدول المتوسطية هي ضعيفة جدا وينبغي ترقيتها في إطار تعاون شامل.

وتجدر الإشارة أنه بالرغم من هذه الخطة المرحلية لإنشاء هذه المنطقة إلا أن الطرفين إلى غاية اليوم لم يحققا هذا الهدف .

- التعاون والتبادل الاقتصادي: اتفق المشاركون في الندوة على ضرورة تنمية التعاون في العديد من القطاعات بدءا بتشجيع الاستثمارات إلى الطاقة ، والتركيز على دور المرأة وضرورة الحفاظ على البيئة وهذا ما يظهر في:

* في المادة 2 من بند التعاون والتبادل الاقتصادي لإعلان برشلونة عاد المشاركون إلى التأكيد على السبل الكفيلة بدعم قيام منطقة التبادل الحر الأور- متوسطية من خلال اعتماد بعض التدابير التي تسمح بخلق فرص مناسبة لدعم الاقتصاد الحر.

* شدد المشاركون على أهمية قضية البيئة ، وترابطهم بخصوصها وعلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل دعم مختلف المبادرات الجهوية ، والدولية الرامية لحماية المحيط البيئي المتوسطي لاسيما مخطط العمل من أجل البحر المتوسط PAM¹⁹ ، كما يعترفون بضرورة التوفيق ما بين النمو الاقتصادي ، والحفاظ على البيئة .

* اعترفوا في المادة 6 من هذا البند على الدور الرئيسي للنساء في التنمية لدى تعهد الشركاء على تشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وخلق فرص عمل لها.

- التعاون المالي: اعتبر المشاركون في ندوة برشلونة أن نجاحهم في إقامة شراكة اقتصادية مع الدول المتوسطية مرهون بتحقيق النمو الاقتصادي ، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الضفة الجنوبية للمتوسط ، وهذا بدوره مرهون بزيادة المعونات المالية من طرف الاتحاد إلى شركائه - دول جنوب المتوسط -²⁰ . ومن هنا يمكن تفسير المساعدات المالية التي قدمت لدول المتوسطية من أجل دفع التنمية المستدامة في هذه الدول ، وفي هذا الصدد جاء في البيان ما يلي:

* الموافقة على ما جاء في " كان " بخصوص رصد مبلغ 4685 مليون إيكو خلال الفترة الممتدة من (1995-1999) في شكل إعتمادات مالية مضافا إلى ذلك إسهامات البنك الأوربي للاستثمار عن طريق منح قروض مالية.

* إقامة تعاون مالي فعال يتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات.

* انتهاج الحوار حول السياسات الاقتصادية للدول الأطراف في الشراكة من أجل تحسين التعاون المالي إلى أقصى حد ممكن .

ويعتبر برنامج ميدا MEDA المتبنى في جويلية عام 1996 الوثيقة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي من أجل تطبيق مشروع الشراكة ، ويتضمن هذا البرنامج شروط تسيير الشراكة حيث يحل محل القوانين المعمول بها ، والمقررة في البروتوكولات المالية المبرمة مع كل من الشركاء المتوسطيين في السياسات السابقة . ولقد تم طرح هذا البرنامج في إطار تشجيع الإتحاد الأوروبي للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط من اجل إقامة منطقة تبادل حري في حدود سنة 2010 ولتسيير المساعدات المالية التي تبلغ قيمتها 3.435 مليار أورو ، والتي تغطي الفترة الممتدة من (1996 إلى 1999).

كما يحدد هذا البرنامج أسس المساعدات المالية التي يمنحها الإتحاد لدول الحوض المتوسط ، وتحديد الأعمال التي تمول وطرق تمويلها ، والشروط الواجب استكمالها للحصول على التمويل ، ويمكن التمييز بين محورين أساسيين في إعداد هذا البرنامج:

* برنامج يدعم التحول الاقتصادي ، ويهدف إلى تأهيل القطاع الخاص وإلى متابعة الإصلاحات.

* تمويل أعمال خاصة في المجالات التي تسمح للمستفيدين من ضمان توازن اجتماعي اقتصادي.

ولقد خصص برنامج ميدا 1 لتمويل أربع أنواع من العمليات هي:

أولا/ التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14 ٪.

ثانيا/ التحول الاقتصادي ، وتطوير القطاع الخاص بنسبة 27 ٪.

ثالثا/ التنمية الريفية ، وقطاع الصحة ، والتعليم بنسبة 45 ٪.

رابعا/ تمويل المشاريع الإقليمية بنسبة 14 ٪.

وتجدر الإشارة أنه وكاستمرارية لبرنامج ميدا 1 جاء برنامج ميدا 2 ليخصص ما قيمته 35.5 مليار أورو للفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2006.

1-3/ الجانِب الاجتماعي والثقافي

جاء المحور الثالث لوثيقة برشلونة تحت عنوان "الشراكة في المجالات الاجتماعية، والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية ، وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات ، والمجموعات المدنية" ، لقد أقر المشاركون في هذا المحور على أن الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط ، والحوار بين هذه الثقافات والمبادلات الإنسانية ، والعلمية ، والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب ، والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم . وعليه يؤكد المشاركون ، ويوافقون على إقامة شراكة بينهم في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والإنسانية²¹ ، ويمكن القول أنه لتحقيق هذا الغرض تم التركيز على أربع عناصر أساسية هي :

-**تشجيع الحوار والتفاهم بين الثقافات** : أكد المشاركون في ندوة برشلونة على أهمية الحوار بين الثقافات المتوسطية في إحداث التقارب ما بين شعوب المتوسط ، كما أكدوا على الدور الإيجابي الذي يمكن لوسائل الإعلام القيام به²² .

-**تنمية الموارد البشرية** : حث البيان على ضرورة تنمية الموارد البشرية في مختلف الدول والتعاون فيما بينها من أجل التكامل على المستوى القاعدي ، وهذا من منطلق الروابط الموجودة فيما بين المجالات الثلاثة الاقتصاد ، الاجتماع ، والسياسة . ويدخل في إطار تنمية الموارد البشرية تعليم وتأهيل الشبيبة ، وتشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات وتحسين الإجراءات الإدارية ، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية ، والثقافية الخ²³ .

-**تحفيز التبادل بين المجتمعات المدنية** : من خلال الاعتراف بالدور المهم والرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية الشراكة الأور - متوسطية من خلال إحداثه لتقارب أكبر بين شعوب المنطقة ، لذا أقر المجتمعون بضرورة دعمه وتطويره²⁴ ، ووافقوا على وضع الأدوات اللازمة لإقامة تعاون غير مركزي من أجل تشجيع اللقاءات بين المسؤولين عن المجتمع المدني والسياسي ، الجامعات ، النقابات ، الشركات الخاصة ، والعامّة . كما أنهم يصرون على تشجيع كل أنشطة دعم الديمقراطية وتوطيد دولة القانون²⁵ .

-**مكافحة الآفات الاجتماعية** : يعترف المشاركون أن التطور السكاني الحالي أصبح يشكل تحديا رئيسيا لهم ، ولأجل مكافحة الآفات الاجتماعية ، والتي نجد على

رأسها مسألة الهجرة أقر المشاركون بضرورة اتخاذ تدابير للوقوف في وجهها من خلال : التعاون الوثيق في مجال الهجرة غير الشرعية ، تعزيز التعايش فيما بينهم من خلال وسائل وتدابير مكافحة الإرهاب ، ومحاربتة بفاعلية ، تضافر الجهود للتصدي لتجار المخدرات ، ومكافحة الجريمة الدولية والفساد ، ومكافحة التعصب وظاهرة العنصرية²⁶ .

2/ الأهداف الحقيقية لأطراف الشراكة الأور-متوسطية

1-2/ أهداف الجماعة الأوربية

من منطلق أن الشراكة الأور - متوسطية جاءت نتيجة اقتراح المجموعة الأوربية فلا غرابة في أنها تعكس وتخدم تطلعاتها ، وأهدافها بالدرجة الأولى ، ويمكن إجمال اهم هذه الأهداف في النقاط التالية :

- تطوير عملية الاندماج الأوربي ، وإبرازه كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذه ليشمل كل حوض البحر المتوسط ، الأمر الذي يدعم موقفه ومكانته في عملية المنافسة الحادة مع القوى العالمية الأخرى ، فمن المعروف أن الدوافع الأساسية لقيام هذه الشراكة تكمن في الشعور المتزايد لدى الأوربيين بأنه لن يكون هناك مستقبل للاقتصاد الأوربي الموحد بعد ميلاد التجمعات الإقليمية العملاقة في شمال القارة الأمريكية النافتا (1992) ، واتضح ملامح **العلاق الاقتصادي الآسيوي الجديد (1993)** ، في غياب عمق إستراتيجي للفضاء الاقتصادي الأوربي على مستوى الجناح الشرقي والجناح الجنوبي ، ومن هنا برزت الأهمية الحيوية للبحر الأبيض المتوسط بصفته همزة وصل بين أوربا والعالم العربي بشقه المطل على حوض البحر الأبيض المتوسط أساسا²⁷ .

- تدعيم الاستقلالية الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء وتوسيع المشروع الشرق أوسطي في مناطق التعاون ، والتبادل الأوربي - المتوسطي .

- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون وضمان السلام ، والاستقرار على المدى الطويل.

- إحداث نمو متواصل لرفع مستوى المعيشة في دول جنوب ، وشرق المتوسط من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي بما يؤدي إلى إحداث نوع من الاستقرار ، والتقليل من الهجرة خاصة غير الشرعية إلى شمال حوض المتوسط .

- دعم وتشجيع الإصلاحات السياسية ، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي وتطبيق ما اصطلح على تسميته **الحكم الرشيد** ، وذلك كوسيلة للقضاء على التطرف بكل أشكاله .

- توطيد التعاون ما بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في مختلف المجالات ، وبالأخص في مجال الصحة ، الهجرة ، التجارة ، الاستثمار ، إمدادات النفط ، والبيئة... الخ²⁸ .

أما الدكتور نصيف حتي فيرى أن هناك أربعة أسباب أساسية دفعت بالجماعة الأوربية إلى إطلاق الشراكة الأور - متوسطية ، والتي تتلخص في :

أولا/ وجود تراث من الأفكار والمبادرات والصيغ التعاونية ذات الهندسة المختلفة بين ضفتي المتوسط صارت كلها في حكم المعلق عمليا في بداية السبعينات فحصل فراغ في التعاون عبر المتوسط استدعى البحث عن بديل.

ثانيا/ هناك العديد من المخاوف التي تهدد الأمن العالمي والأوربي ، والفرص من منظور أوربا في الجنوب تستدعي تحرك أوربي لجعله منطقة أكثر استقرارا ، ولقد كانت هناك مقولة مفادها : " إن المطلوب المساهمة في تصدير الحلول كبديل عن استيراد المشاكل " .

ثالثا/ الاهتمام والعمل على بلورة شاملة للتعامل جماعيا مع هذه المسائل ، والتهديدات ، الأمر الذي يستدعي إقامة علاقات بين أوربا ، ودول جنوب المتوسط.

رابعا/ في إطار التوجه الأوربي لبناء سياسة خارجية ، ودفاعية مشتركة من سماتها التعاون متعدد الأطراف لا بد من إعطاء أولوية للإطار المتوسطي ، وهو الخارج القريب كما يسميه **كريسوفر باتن** المفوض الأوربي للعلاقات الخارجية الذي يقول : "إن كلا من التاريخ ، والجغرافيا السياسية ، والاقتصادية كلها من العوامل التي تدفع بهذا الاتجاه"²⁹ ، ويقصد به الاتجاه المتوسطي .

بصفة عامة يمكن القول أن الدوافع ، والأهداف الحقيقية للدول الأوربية من وراء إنشاء هذه الشراكة طغت عليها اعتبارات ذاتية ، ومصلحية تصب في أغلبها لصالحها.

2-2/ أهداف الدول المغاربية من الشراكة

فيما يخص مواقف الدول العربية من هذه الشراكة فيمكن القول أنه على الرغم من التحفظات التي أبدتها حول الانتقائية في العضوية - استبعاد كل من ليبيا ، وموريتانيا - وحول معايير بعض جوانب كالبعد الثقافى لما تحمله من دور تدخل

يتخطى الدولة ليطال المجتمع إلا أنها كانت تعبر عن ارتياحها تجاه هذا المشروع من زاويتين هما :

* كان هناك قلق من احتمال خروج أوروبا السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من المتوسط لتتسغل بالدول الأوربية الشرقية منها والوسطى - التي كانت تابعة للمعسكر الشيوعي - ففي منطقة المشرق كان هناك بعض القلق من صورة أوروبا المستقبلية سياسيا ، أما في منطقة المغرب قلق من صورة أوروبا المنشغلة اقتصاديا ³⁰.

* ارتياح لهذا المشروع المتوسطي مقارنة بالمشروع الشرق أوسطي الذي سبقه ، كون هذا الأخير وإن كان قد وضع تحت عنوان الاقتصاد فإنه في حقيقته يتمحور حول هدف سياسي رئيسي هو إدماج الكيان الصهيوني في المنطقة التي تعاد صياغتها لهذا الهدف، بينما الأول يتمحور حول أوروبا ³¹ ، وهذا ما يفسر دعوة الجامعة العربية إلى مساندة هذا المشروع لكونه أيضا سيخفف من حدة الأزمات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية التي تتخبط فيها معظم الدول العربية بما فيها دول جنوب حوض المتوسط. وعموما ترى الدول الواقعة جنوب المتوسط أنه يمكن لها تحقيق مصالح اقتصادية من هذه الشراكة التي كانت وليدة مؤتمر برشلونة، هذه الأهداف والمصالح نجملها فيما يلي ³²:

أ - فتح الأسواق الأوربية أمام صادراتها الصناعية من جهة ، وتخفيض القيود المفروضة على صادراتها الزراعية من جهة ثانية ، الأمر الذي سيضمن لها تحقيق فائض كبير من الربح من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي.

ب - الحصول على مساعدات ، وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوربية منها ، بالإضافة إلى دور البنك الأوربي.

ج - تشجيع ، والمساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوربية على الأراضي العربية.

د - التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الدول المغاربية ، كالبطالة ، الفقر ، واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولا أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.

مما سبق نلاحظ أن هناك اختلاف في أهداف كل طرف من هذه الشراكة فبينما نجد الدول العربية المعنية بهذه الشراكة تسعى لاستغلالها لأجل إنعاش اقتصادياتها - وهذا بشكل فردي الأمر الذي يجعل من موقفها ضعيف مقارنة بموقف دول الاتحاد الأوربي - من خلال ما ستحصل عليه من دعم مالي ، واقتصادي ،

وتكنولوجي من الدول الأوروبية للضفة الشمالية من الحوض ، نجد أن هذه الأخيرة تسعى إلى المحافظة على مصالحها الاقتصادية ، والأمنية ، وبخاصة في ظل اشتداد المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، وعمل هذه الأخيرة على الهيمنة على كامل المنطقة العربية بما فيها الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وإعادة تركيبها وفق ما يخدم مصالحها من خلال مشاريعها الشرق أوسطية.

3- آليات الشراكة الأور - متوسطة

اعتمدت الجماعة الأوروبية على أربع آليات أساسية لإنجاح ، وتنفيذ الشراكة بينها وبين دول جنوب المتوسط ، هذه الآليات تمثلت في:

3-1/ إنشاء منطقة تبادل حرة 2010

تعتبر عملية تحرير التبادل التجاري ما بين ضفتي المتوسط بمثابة العمود الفقري لخطة الشراكة الأور - متوسطة ، والتي كان من المتوقع أن يتم إنجازها في مدة لا تتعدى عام 2010 ، وكان النظام المعتمد فيها هو نظام حرية التبادل الكامل المنصوص عليه في اتفاقيات مراكش ، أما المنتجات الزراعية والغذائية فإن خطة الشراكة اعتمدت مبدأ التمييز المتبادل . والمتوقع أن تشمل هذه المنطقة 30 إلى 40 دولة متوسطة مما يجعل من منطقة التبادل الحر الأوروبية - المتوسطية أكبر تجمع تجاري بالعالم بلا منازع³³ . لكن ما هو ملاحظ على أرض الواقع أنه وبرغم مرور حوالى ثمانية سنوات على التاريخ المسطر لإنشاء هذه المنطقة إلا أن هذا الأمر لم يحقق بعد .

3-2/ دعم التعاون المالي

اعتمدت الجماعة الأوروبية آلية التعاون المالي وفق طبيعة العلاقات بين الدول الأور - متوسطة ، ولقد أكدت عدة وثائق³⁴ على هذا ، ولقد التزمت الدول الأوروبية بتقديم دعم مالي إلى الدول المتوسطية النامية قيمته 4.7 مليار ايكو كمنح خلال الفترة الممتدة من 1995 - 1999 ، يضاف إلى ذلك مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوربي . كما تم التوقيع على أربعة بروتوكولات كمساعدات مالية للدول المغاربية على غرار دول المشرق العربي ، بدءا من عام 1976 ، ومدة كل واحد منها 5 سنوات تكون في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار مع شروط تفضيلية محددة . هذا ومن المتوقع أن يتم استخدام هذه المساعدات والقروض المالية لخدمة أولويات ثلاث هي³⁵ :

أولا- مساندة مسيرة التحديث، وإعادة الهيكلة الاقتصادية في البلدان المتوسطية الراغبة في فتح أسواقها على الخارج

ثانيا- تحويل المشاريع المركزية إلى مشاريع لامركزية، وبخاصة في ميدان حماية البيئة والمؤسسات الإنتاجية، ووسائل الإعلام والمنظمات الأهلية.

ثالثا- دعم مسار السلم في الشرق الأوسط.

وحتى تعطي الجماعة الأوربية مساعداتها تلك أكبر قدر من الفاعلية تقترح خطة الشراكة المزمع إنجازها تنسيقا أفضل بين الآليات المالية الأوربية، وبرامج العون المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرها.

3-3/ تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي " برنامج ميديا M.E.D.A "

إن تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي يمكن بواسطته أن تطور البلدان النامية المتوسطية من نطاق منطقة التبادل الحر إلى فضاء أوربي متوسطي أوسع، والذي يشمل جل مظاهر التنمية في البلاد المتوسطية، ويشمل هذا البرنامج التعاون في عدة ميادين كالصناعة، وحماية البيئة، والتجارة، والاستثمارات، والشؤون الاجتماعية، وميدان التقدم العلمي، ...، وعلى غرار ما يسمى ببرنامج "فار PHARE" الذي ينظم التعاون بين جماعة بروكسل ودول أوروبا الوسطى والشرقية، فقد وضع برنامج مماثل يسمى MEDA ضمن مشروع الشراكة الأور - متوسطية إلا أنه لم يحظى بالتمويلات نفسها وبالرعاية نفسها التي يتمتع بها برنامج PHARE.

3-4/ تعميق الحوار السياسي

اتفق المشاركون في قمة برشلونة على إقامة حوار سياسي يستند إلى احترام جملة من المبادئ الدولية وهي تلك التي تم التطرق إليها سابقا في الجوانب الأساسية للشراكة الأور - متوسطية، والتي تتمحور في أساسها حول: تحقيق الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، التسوية السلمية لنزاعات والصراعات، والعمل على الحد من التسلح، ومكافحة التطرف الديني، والإرهاب، والجريمة المنظمة.

خاتمة

في الختام خلصت هذه الدراسة التي تم الاعتماد فيها على وثيقة برشلونة التي تعد بمثابة الميثاق التأسيسي لمشروع الشراكة الأور-متوسطية إلى جملة من النتائج التي نلخصها في:

* أن هذه السياسة قد عرفت تحولا جذريا خلال العشريتين الأخيرتين بانتهاج الاتحاد الأوروبي ما عرف باسم " **السياسة المتوسطية الجديدة** " ، التي تقام على أساس مقارنة الشراكة ، فالسياسات الأوروبية التقليدية تجاه المنطقة العربية عامة، والمغاربية خاصة كانت تركز في غالبيتها على الجانب التجاري بينما هذه السياسة الجديدة لديها مرتكزات ، وخصائص جديدة.

* ظهرت مقارنة الشراكة الأور - متوسطية نتيجة عدة عوامل، ومتغيرات دولية، وإقليمية كان على رأسها سياسة الهيمنة التي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهجها للسيطرة على كل المنطقة العربية خصوصا بعد أن وسعت مشروعها الشرق أوسطي ليشمل دول شمال إفريقيا بما فيها تلك الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتي تعد محور اهتمام الدول الأوروبية (فرنسا خاصة). وقد ظهر هذا من خلال اجتماعات القمم للشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي عقدت بعد اتفاق مدريد لعام 1991.

* الشراكة تمثل انقطاعا عن سياسة المساعدات التي كانت تتدرج تحت عنوان التعاون من أجل التنمية ، وتقوم على التساوي في المستويات ، وليس بالضرورة في الأوزان فهذا غير قائم بالطبع لأسباب موضوعية.

* اتسام مشروع الشراكة الأور - متوسطية بالشمولية، إذ لا يفرق بين ما هو سياسي، واقتصادي، وحتى ثقافي و يؤكد على الترابط الفعلي بين هذه الأبعاد الثلاث فهو كان يهدف إلى إقامة ميثاق للسلم، والاستقرار، ومنطقة تجارية في حدود سنة 2010، وتطوير التفاهم بين الحضارات، والثقافات وهو " **مجتمعي** " التوجه من حيث اهتمامه في التفاعلات بين مختلف قطاعات المجتمع المدني.

* يعتبر مؤتمر برشلونة، والإعلان الذي جاء به في 27-28 نوفمبر 1995 بمثابة نقطة انطلاق لهذا المشروع، ولقد ارتكزت هذه الشراكة على ثلاث مرتكزات أساسية هي : الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي، والجانب الاجتماعي والثقافي. ولقد جاءت مؤتمرات برشلونة الأخرى-مالطا 1994، تنستوتغارت 1999... الخ- لتؤكد ما جاء في مؤتمر برشلونة الأول.

* توظيف الاتحاد الأوروبي لمبدأ الانتقائية في العضوية في المشروع الأور-متوسطي - استبعاد ليبيا ، وموريتانيا من المشروع رغم كونهما دولتان مطلتان على البحر الأبيض المتوسط - وإدخال دول لا تطل على البحر الأبيض المتوسط كالأردن.

* اختلاف الأسباب، والدوافع الكامنة وراء قبول كل دولة الانضمام إلى هذه الشراكة إلا أن الدول الثالثة (الجزائر، تونس، المغرب) تعد بمثابة الطرف المستهدف من هذه الشراكة فالإ جانب كونها باتت تشكل تهديدا لأمن، واستقرار الدول الأوروبية إلا أنها في نفس الوقت تعد سوقا للمنتجات الأوروبية، وهي بمثابة منطقة نفوذ إستراتيجي للإتحاد الأوربي الذي كان في طور التوسع، وهذا البعد المتوسطي لا غنى عنه لهذا الأخير.

* وبهدف جعل الكيان الصهيوني طرفا في هذه الشراكة وتجنب الخلافات السياسية بينه وبين الدول العربية، تم التركيز على الجانب الاقتصادي فيها، وصياغة محور سياسي، وأمني في صيغة وسطية لإرضاء الطرفين وتفادي دخول هذه الشراكة في متاهات السلام في الشرق الأوسط بحيث يصيبها الجمود كمثيلاتها من المبادرات الأوروبية السابقة.

كما ينصح من كل ما سبق ب:

-إعادة النظر في الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة، وتقييم نتائجها من قبل الدول المغاربية، وهذا بشكل منسق وجماعي، وليس بشكل فردي، خاصة وأن الطرف الثاني (الدول الأوروبية) يفاوض ككتلة واحدة، على عكس الدول المغاربية مما يفقدها الفعالية في اتخاذ القرار.

-محاولة إيجاد بدائل لهذه المشاريع من أجل تحقيق التنمية والاستقرار في منطقة يكون منبعها الدول المغاربية الأمر الذي يجعل منها فاعلا، وليس مجرد تابع.

-الاستفادة من التنافس الذي قد يحدث ما بين الدول الإتحاد الأوربي والولايات الأمريكية بخصوص دول المغرب العربي، ومحاولة تحويله لصالحها.

الهوامش

- 1- ميشال فوشيه: "الأمن في حوض المتوسط التصور الفرنسي ، أشغال محاضرات 18 – 19 ديسمبر 1999"، انتقالية واستشفاف، ع 1 ، 2001 ، ص 11
- 2-Bachara Khader, **L'europe et la Méditerranée Géopolitique de la proximité**, (paris: Editions L'harmattan, 1994).pp43-79.
- 3- المادة 2 البند الأول من إعلان برشلونة
- 4- المادة 3 البند الأول من إعلان برشلونة.
- 5- المادة 3 البند الأول من إعلان برشلونة.
- 6- المادة 5 البند الأول من إعلان برشلونة.
- 7- المادة 4 البند الأول من إعلان برشلونة .
- 8- المادة 8 البند الأول من إعلان برشلونة .
- 9- المادة 9 البند الأول من إعلان برشلونة .
- 10- Comission Européenne, La partenariat euro- méditerranéen, Le processe de Barcelone cinq année après (1995-2000), Direction générales des relation exterieure, 2000.
- 11-Ibid.
- 12- ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 94
- 13- إبراهيم عماد : " اتفاقيات التعاون العربي الأوربي، رؤية مستقبلية "، مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، (بيروت : مركز الدراسات العربي- الأوربي، 1998)، ص 178 .
- 14- Azzouz Kerdoune , La sécurité en méditerranéen, (Paris : édition publique, 1995), P28 .
- 15- المادة 13 البند الأول من إعلان برشلونة.
- 16-Martine Poincelet et Marc Papimuhi , L'analyse des flux marchandises en méditerranée lieu de transition ou d'échanges ? (Paris : Edition Publisud, 1996), PP 756-757.
- 17- بشار خدر، أوروبا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الأبعد ، ت:حسين عبد الكريم فيسي، (بيروت:م.د.و.ع، 1995)، ص 47 .
- 18- ورد في البيان : التدابير الواجب إتباعها قصد تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية في هذه المنطقة، بدءا بالمنتجات الصناعية أولا ثم المنتجات الزراعية، وأخيرا الخدماتية .
- 19- المادتان 4-5 من البند الثاني المحور 2 من اتفاقية برشلونة.
- 20- انظر البند الثالث من الجزء الثاني من اتفاقية برشلونة .
- 21- نص وثيقة برشلونة، مقدمة المحور الثالث.
- 22- المادة 1 البند الثالث من إعلان برشلونة .

- 23- المادتان 2-3 ، البند الثالث من إعلان برشلونة .
- 24-Bernard Ravenel , Méditerranée le Nord contre le Sud, (Paris : L'harmattan, 1990), P270.
- 25- المواد 6-7-8 من البند الثالث من إعلان برشلونة .
- 26- المواد 9-10-11-12-13-14 من البند الثالث من إعلان برشلونة .
- 27- محي الدين الحضي : " الاتفاقيات العربية - الأوربية للتعاون التكنولوجي وسبل تطويرها " ، في مجموعة مؤلفين ، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول : العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها ، بروكسل 9-11 فيفري 1998 ، ط1 ، (بيروت: مركز الدراسات العربي - الأوربي ، 1998) ، ص 239 .
- 28- شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور - متوسطية ، حالة المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2004-2003) ، ص ص 65-66 .
- 29- ناصف حتي: "مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية ، دوره و آفاقه (وجهة نظر عربية) " ، في د.مهدي شحادة وآخرون ، آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوربية ، ط 1 ، (بيروت: مركز الدراسات العربي الأوربي ، 2001) ، ص ص 391-392 .
- 30- إيليريش ورستل: " الاستثمارات الأوربية في العالم العربي ، حجمها و دورها " ، في مهدي شحادة وآخرون ، آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوربية ، ط 1 ، (بيروت : مركز الدراسات العربي - الأوربي ، يوليو 2001) ، ص 266 .
- 31- ناصف حتي ، مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية ، مرجع سابق ، ص 392 .
- 32- عرفان تقي : " الشراكة الأوربية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي " ، مجلة الدراسات العليا ، ع 6 ، 1998 ، ص 16 .
- 33- الشادلي عياري : " آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط الخيار الأوربي " ، في مجموعة مؤلفين: الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث ، ط 1 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 1997) ، ص ص 588-589 .
- 34- منها الوثيقة الأوربية المرسلة إلى المجلس ، والبرلمان الأوربيين سنة 1994 ، توصيات مؤتمر برشلونة 1995 .
- 35- الشادلي عياري ، مرجع سابق ، ص 591 .